مجلة البحوث المالية والتجارية
المجلد (٢٢) – العدد الثالث – يوليو ٢٠٢١

أساليب قياس وتدنية مخاطر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية لمنشآت الأعمال

Methods of Measuring and Minimizing Accounting Disclosure Risks in Financial Reports for Business Enterprises

بحث مقدم من

محمود عمر أحمد جاد

مدرس مساعد بقسم المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة بقنا– جامعة جنوب الوادي

إشراف

الأستاذ الدكتور

محمد عبد الرحمن العايدي

أستاذ المحاسبة والمراجعة المتفرغ

والعميد الأسبق لكلية التجارة

جامعة بورسعيد

الدكتور

هـــــادي محسن دعيه

مدرس المحاسبة والمراجعة

بقسم المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة جامعة بورسعيد

٢٠٢١م

المستخلص:

استهدفت هذه الدراسة تحديد أساليب قياس وتدنية مخاطر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية لمنشآت الأعمال.

وقد توصلت الدراسة إلي أن مخاطر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية تتمثل في التهديدات المحيطة بممارسات الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية داخل وخارج المنشأة وذات تأثير علي أصحاب المصالح والحماية الذاتية للمنشأة، وهذه التهديدات ناتجة عن مراحل إعداد التقارير المالية والظروف البيئية المحيطة بها و طبيعة واختلاف مستخدمي التقارير المالية.

وأنه يوجد منهجان لقياس مخاطر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية ويتمثل المنهج الأول في الفحص المباشر لوسائل الإفصاح، مثل التقارير المالية السنوية، وهذا يشمل على استخدام الأساليب الكمية، وبناء المؤشرات، واستخدام المتغيرات الوهمية وتطبيق تحليل المحتوى (اليدوي والإلكتروني) علي التقارير المالية السنوية. أما المنهج الثاني فهو الفحص غير المباشر لإفصاح المنشآت دون الرجوع إلى وسائل الإفصاح الأصلية، مثل إجراء استطلاعات الإفصاح والمقابلات مع المشاركين في السوق لجمع المراجع حول مخاطر الإفصاح المحاسبي وتصوراتهم، مثل الدراسات الاستقصائية التي تجريها المنشآت.

وكذلك توجد أساليب متعددة لتدنية مخاطر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية من أهمها: نموذج خطوط الدفاع الثلاثة، وبناء مؤشر(قائمة مرجعية) لقياس مستوي الإفصاح المحاسبي، وتعقيم التقارير المالية قبل النشر، وإدارة طول التقارير المالية، ووضع معايير للمحاسبة علي أساس المبادئ وليس القواعد، والتعايش مع المخاطر.

الكلمات الرئيسية: أساليب– قياس– تدنية– مخاطر الإفصاح المحاسبي– التقارير المالية.

Abstract:

This Study Aimed to Define Methods of Measuring and Minimizing the Accounting Disclosure Risks in the Financial Reports of Business Establishments.

The Study Found that the Risks of Accounting Disclosure in the Financial Reports are Represented in the threats Surrounding the Accounting Disclosure Practices in the Financial Reports Inside and Outside the Establishment and have an Impact on the Stakeholders and the Self-Protection of the Establishment, and these Threats are Caused by the Stages of Preparing the Financial Reports, the Surrounding Environmental Conditions, and the Nature and Difference of the Users of the Reports Financial.

And that there are Two Approaches to Measure the Risks of Accounting Disclosure in the Financial Reports, and the First Approach is to Directly Examine the Means of Disclosure, Such as the Annual Financial Reports, and this includes the use of Quantitative Methods, Building Indicators, the use of Fictitious Variables and the Application of Content Analysis (Manual & Electronic) on the Annual Financial Reports. As for the Second Approach, It is the Indirect Examination of the Disclosure of the Establishments without Referring to the Original Means of Disclosure, Such as Conducting Disclosure Surveys and Interviews with Market Participants to Collect References about the Risks of Accounting Disclosure and their Perceptions, Such as the Surveys Conducted by the Establishments.

As well, there are Multiple Methods for Minimizing Accounting Disclosure Risks in Financial Reports, the Most Important of which are: the Three Lines of Defense Model, Building an Index (Checklist) to Measure the Level of Accounting Disclosure, Sterilizing Financial Reports before Publication, Managing the Length of Financial Reports, Setting Accounting Standards Based on Principles and Not Rules, Coexistence With Risks.

Key Words: Methods - Measuring - Minimizing - Accounting Disclosure Risk - Financial Reporting

طبيعة مشكلة الدراسة:

لم يعد الإفصاح المحاسبي قاصراً على مجرد إخلاء مسئولية الإدارة، وإنما أصبح يتضمن المعلومات التي تحتاج إلى درجة أكبر من الدراية والخبرة في استخدامها، وخصوصاً تلك التي يحتاجها المحللون الماليون ووسطاء الاستثمار. ومن ثم تعد جودة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في التقارير المالية قضية حاسمة. حيث أصبح من الصعب فهم المستثمرين للتقرير المالي بسبب حجمه الكبير. فاستناداً إلى البيانات الإحصائية بلغ متوسط طول التقارير المالية السنوية للشركات المدرجة في البورصة (بورصة الصين مثلاً) حوالي ١٢٠ صفحة خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٦)م. ووجد أن متغير حجم التقرير أكثر ملاءمة للحقل المحاسبي لقياس قابلية التقارير المالية للقراءة. وبهذا الحجم وجد أنه ينطوي على صعوبة في القراءة. بالإضافة إلى ذلك حقيقة أن معظم المستثمرين في سوق الأسهم هم مستثمرون تجزئة يفتقرون إلى المعرفة المهنية وهذا يؤدي إلى انخفاض معدل استخدام معلومات التقرير المالي السنوي. لذلك فإن كيفية بناء وتقدير جودة التقرير المالي موضوع مهم في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وخاصة في سوق الأوراق المالية حيث تحتاج الشركات المدرجة فيها إلى الإفصاح عن المعلومات ذات الصلة بشكل صحيح لجذب المستثمرين وزيادة قيمة المنشأة(Kong, D., et.al, 2020).

وتمثل مراقبة تكاليف وفوائد خيارات الإفصاح في التقارير المالية للمنشآت أحد التحديات الكبيرة في البحث المحاسبي فعلى المستوى الأساسي، تطلب لجنة الأوراق المالية والبورصات(SEC) من الشركات الأمريكية –مثلاً–إصدار بيانات مالية تم مراجعتها وفقاً لمبادئ المحاسبة المقبولة عموماً في الولايات المتحدة كشرط لتداول الأسهم. علاوة على ذلك تطلب العديد من البلدان خارج الولايات المتحدة من الشركات إعداد بيانات مالية تم مراجعتها وفقاً لمعايير المحاسبة، مثل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)(Lisowsky, P., & Minnis, M.,2020).

وتجادل نظرية الوكالة بأن الإفصاح المتزايد يؤدي إلى تقليل عدم تماثل المعلومات وزيادة ثقة المستثمرين. ومع ذلك تؤكد نظرية التكلفة الاحتكارية أن هناك آثاراً استراتيجية لنشر المعلومات لأنها قد تهدد المركز التنافسي للمنشأة علاوة على ذلك فإن الآثار المترتبة على الإفصاح أو عدم الإفصاح لها أهمية أكبر عندما تتعلق المعلومات بالمخاطر التي تواجهها المنشأة، ويتم الحكم على الإفصاحات على أنها إفصاحات عن المخاطر إذا تم إبلاغ القارئ بأي فرصة أو احتمال، أو أي خطر أو ضرر أو تهديد أو تعرض أثر بالفعل على المنشأة، أو قد

يؤثر في مستقبلها. ويعد فحص مثل هذه الإفصاحات وثيق الصلة بتسهيل اتخاذ القرار، وتوفير مدخلات مفيدة لتقييم ملف مخاطر المنشأة، ولتقدير وفهم التأثير المحتمل للمخاطر المحتملة(Shivaani, M. & Agarwal, N.,2020).

في ضوء ما سبق يدعو المنظمون في جميع أنحاء العالم إلى مزيد من الإفصاح في التقارير المالية، وتعد المنافسة أحد المحددات الرئيسية لذلك. حيث يتأثر قرار الإفصاح بالموقف التنافسي للمنشأة، وأن تكاليف الملكية المرتفعة المرتبطة بالتخلي عن "أسرار المنشأة" قد تمنع المنشأة من إجراء إفصاحات شاملة. في المقابل التأكيد على أن المنشأة تنخرط في سرد شامل لاكتساب الشرعية، وثقة أصحاب المصالح، والوصول إلى الموارد الاستراتيجية والإشارة إلى قوة عملياتها على الرغم ممن استشهد بهذه الحجج في الأدب المتعلق بمحددات الإفصاح، وبأن التحقيق التجريبي للعلاقة بين الوضع التنافسي والإفصاح مفقود إلى حد كبير(Harper Ho, V.,2020).

وقد ازداد التطبيق العام لتنظيم التقارير المالية بشكل كبير خلال العقدين الماضيين. وتتطلب العديد من المبادرات الحديثة من الجهات التنظيمية تحديد أوجه القصور في التقارير بشكل استباقي، بدلاً من الرد فقط على شكاوى محددة أو فرض عقوبات على حالات الإفصاح الخاطئ المحددة مسبقاً. على الرغم من أن هناك فوائد كبيرة في سوق رأس المال من التغييرات الواسعة في إنفاذ تنظيم التقارير المالية، فمن المحتمل أيضاً وجود تكاليف مباشرة وغير مباشرة كبيرة مرتبطة بالتطبيق المتزايد. ويمكن أن تكون هذه التكاليف واضحة بشكل خاص للإنفاذ الاستباقي لإعداد التقارير المالية، فعلى مدى العقدين الماضيين أدت ممارسات الإفصاح المضللة أو الاحتيالية إلى إلحاق ضرر كبير بثقة أصحاب المصالح في المنشآت. حيث لم يكونوا على دراية كافية باستراتيجيات الإدارة المثيرة للجدل واستنكروا فجوة المعلومات بينهم وبين مجالس إدارة الشركات فيما يتعلق بمعلومات المسئولية الاجتماعية لها مما يؤثر سلباً على تقييم المنشأة، ومن ثم ظهر تقرير للإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات يوفر علاجاً لفجوة المعلومات عن المسئولية الاجتماعية(Velte, P.,2020).

ثم بعد ذلك ظهرت أشكال أخرى من التقارير مثل تقارير الاستدامة الخاصة بالمبادرة العالمية لإعداد التقارير، ثم التقارير المتكاملة. وذلك بالاعتماد على التغيير المستدام على المدى الذي يمكن أن يواجه فيه "التفكير المتكامل" و"المحاسبة المتكاملة" وتحدي "التفكير غير المتكامل" و"المحاسبة غير المتكاملة" التي تهيمن على الأعمال المعاصرة.حيث تتجاوز البيانات

المالية في اهتمامها الواضح الجوانب غير التقليدية، والاستراتيجية ونماذج الأعمال، وتأكيدها العام على المعلومات الموجهة نحو المستقبل(De Villiers, C., & Sharma, U., 2020).

ويمكن أن يؤدي الإفصاح المتزايد إلى تغييرات في سياسات الاستثمار للمنشآت، ويمكن لزيادة الإفصاح أن تحسن قدرة المستثمرين الخارجيين في إدارة سياسات الاستثمار ورصد وزيادة قيمة المنشأة، ومع ذلك من غير المحتمل أن تؤدي زيادة الإفصاح إلى أجل غير مسمى إلى تعظيم القيمة، وقد تؤدي إلى استثمار قصير النظر وأن زيادة المعلوماتية للأرباح الحالية يمكن أن تزيد من ضغط الأسعار الذي يواجهه المديرون، مما يؤدي إلى استثمار أقل كفاءة وقصير الأجل إذا تُرجمت الاستثمارات قصيرة الأجل إلى أرباح أسرع من الاستثمارات طويلة الأجل، وإذا كان بإمكان المستثمرين مراقبة الاستثمارات الحالية، فإن المديرين لديهم حافز لاختيار استثمارات قصيرة الأجل حتى لو كانت هذه الاستثمارات تقلل قيمة المنشأة(Pignatel, I., & Tchuigoua, H., 2020).

وبناء على ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

١) ماهية مخاطر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية؟
٢) ما هي أساليب قياس مخاطر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية؟
٣) ماهي أساليب تدنية مخاطر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية؟

أهمية الدراسة:

في ضوء طبيعة مشكلة الدراسة تتمثل أهميتها فيما يلي:

١) تناوله موضوع يعد الأكثر أهمية ومعاصرة لواقع منشآت الأعمال في الوقت الحاضر لاسيما فيما يتعلق بتناول مخاطر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية.
٢) زيادة الثقافة والمعرفة بمخاطر الإفصاح المحاسبي في أهم مصدر للمعلومات بالنسبة لأصحاب المصالح في منشآت الأعمال وهو التقارير المالية، وأساليب قياس تلك المخاطر وكيفية التعامل معها لتدنيتها.

أهداف الدراسة:

في ضوء طبيعة مشكلة الدراسة، وأهميتها فإن الهدف الرئيسي للدراسة يتمثل في " تحديد أساليب قياس وتدنية مخاطر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية لمنشآت الأعمال"، ويمكن تقسيم هذا الهدف إلي عدة أهداف فرعية كما يلي:

١) عرض ماهية مخاطر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية.
٢) تحديد أساليب قياس مخاطر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية.
٣) تحديد أساليب تدنية مخاطر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية.

مفاهيم عنوان الدراسة:

في ضوء طبيعة مشكلة الدراسة، وأهميتها، وأهدافها، فإن مفاهيم عنوان الدراسة تتبلور فيما يلي:

١) **أساليب:** هي الطرق والتقنيات المستخدمة في القياس أو المتبعة في العمل على تدنية مخاطر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية .

٢) **قياس:** يشير القياس إلى التقدير الكمي لمخاطر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية باستخدام أساليب وأدوات القياس المناسبة.

٣) **التدنية:** يقصد بها الوصول بمستوي مخاطر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية إلى أدني حد ممكن مع ضمان حصول أصحاب المصالح على المعلومات التي يحتاجها كل منهم وبالقدر المطلوب، وفي التوقيت الملائم وبما يؤدي إلى خلق جسر من الثقة المتبادلة، والمصداقية في عمل المنشأة وقراراتها وسلوك العاملين بها. وأن تكون هذه المعلومات دقيقة وملائمة ومتسقة ومتجانسة وقابلة للمقارنة دون التأثير علي أهداف التقارير المالية المعدة وفقاً لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية، أي السعي للوصول إلى الإفصاح المتوازن الذي يوائم بين مخاطر الإفصاح ومستوي كفايته، للحفاظ علي الحماية الذاتية للمنشأة.

٤) **مخاطر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية:** يقصد بها تلك التهديدات المحيطة بممارسات الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية داخل وخارج المنشأة، وذات تأثير علي أصحاب المصالح والحماية الذاتية للمنشأة، وهذه التهديدات ناتجة عن مراحل إعداد التقارير المالية والظروف البيئية المحيطة بها و طبيعة واختلاف مستخدمي التقارير المالية.

٥) **منشآت الأعمال:** هي مكانٌ للعمل أَو الصناعة يجمع الآلاتِ والعمالَ ليقوم بالأنشطة التي تختص بإنتاج وتوزيع السلع والخدمات بغرض تحقيق الربح.

منهج الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة يقوم الباحث باستخدام المنهج العلمي المعاصر الذي يمزج بين المنهجين الاستقرائي والاستنباطي، حيث يستخدم ما يلي:

١) **المنهج الاستقرائي:** بهدف دراسة واستقراء الكتابات والدراسات السابقة التي يتضمنها الفكر المحاسبي، والمتعلقة بموضوع الدراسة والموجودة في المراجع العلمية والدوريات، والمؤتمرات وكيفية الاستفادة منها في معالجة مشكلة الدراسة.

٢) **المنهج الاستنباطي**: والذي يعتمد على التفكير المنطقي الاستنتاجي لاستخراج أساليب قياس وتدنية مخاطر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية .

خطة الدراسة:

يمكن تقسيم خطة الدراسة إلي المحاور التالية:

- ماهية مخاطر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية.
- أساليب قياس مخاطر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية.
- أساليب تدنية مخاطر الإفصاح المحاسبي التقارير المالية.

أولاً: ماهية مخاطر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية:

تعبر مخاطر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية عن الإخفاقات التي تعاني منها تلك التقارير على الرغم من الحتمية العامة لمثل هذه الإخفاقات، ومن ثم ترتبط بسلوك الإبلاغ المالي المزعوم أو الفعلي للمنشأة يتم إدانتها علناً باعتبارها خاطئة معنوياً أو قانونياً وتسبب صدمة وانزعاجاً بين عامة الناس. ويحتوي ذلك التعبير على عدة عناصر أساسية(Karpoff, J., 2017).

أولاً: لكي تكون المخاطر مخاطر محاسبية يجب أن تتعلق بطريقة أو بأخرى باستخدام الإدارة لنظام التقارير المالية بطريقة تشوه بشكل موضوعي الاقتصاد الأساسي للمنشأة.

ثانياً: لكي تحتوي الممارسات المحاسبية على مخاطر يجب إدانتها باعتبارها خاطئة أخلاقياً أو قانونياً، يشير تعبير "خطأ أخلاقياً" إلى ممارسات تجذب المراجعة أو النقد العام، بغض النظر عن شرعيتها أو مطابقتها لمبادئ المحاسبة المعاصرة. ويشير مصطلح "خطأ قانوني" إلى الاحتيال في المحاسبة، أي الأفعال المتعمدة التي يرتكبها الأفراد أو الإدارة والتي تحدث خارج الإطار التنظيمي وتؤدي إلى تحريف مادي للبيانات المالية. إذا لم يثبت ذلك يكون زعم للاحتيال فقط.

ثالثاً: الصدمة والغضب لعامة الناس بما فيه الكفاية وأن تصبح تلك الممارسات المحاسبية موضوع بارز في المناقشة العامة. وكلا الجانبين يصعب تحديدهما بدقة. فالجانب الأول: يتمثل في الصدمة والغضب بسبب الأهمية الاقتصادية والتي ترتبط بمفهوم الأهمية المادية في المحاسبة، ويعني أن البيانات الخاطئة في التقارير يكون لها القدرة على تضليل أصحاب المصالح في صنع القرار. والجانب الثاني: يتطلب أن تكون الممارسات المحاسبية موضوع نقاش بين المنظمين والسياسيين والصحافة التجارية ووسائل الإعلام الأوسع.

وتتحدد مخاطر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية بالمخاطر المحيطة بتلك التقارير داخل وخارج المنشأة، وذات تأثير على أصحاب المصالح، وهذه المخاطر ناتجة عن مراحل إعداد هذه التقارير أو الظروف البيئية المحيطة بها أو متعلقة بطبيعة واختلاف مستخدميها، وتعد هذه المخاطر من أهم مخاطر الأعمال، ومن ثم فإن:

مخاطر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية = مخاطر إعداد التقارير المالية × مخاطر الظروف البيئية المحيطة بالتقارير المالية × مخاطر طبيعة واختلاف مستخدمي التقارير المالية.

وتوفر الأدبيات النظرية في الاقتصاد (السلوكي) العديد من الحجج لدعم الفرضية القائلة بأن مخاطر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية متأصلة في اقتصاد المنشأة، وتبدأ بتعارض المصالح في تصميم المنشآت التي تدير الموارد النادرة، ويتم إعداد التقارير المالية كوسيلة للتخفيف من مشكلة عدم تماثل المعلومات الناشئة في مثل هذه الإعدادات، ولكن نظراً للعوائد/ التكاليف، لن تتم إزالة عدم التماثل بالكامل ولكن لأسباب نفس العوائد/ التكاليف لن يتم كشفها أو فرض عقوبات عليها بالكامل. تتضمن التقارير المالية أيضاً عوامل خارجية مهمة قد تؤدي إلى نتائج دون المستوى الأمثل من وجهة نظر المجتمع وكل ما سبق يشير إلى استمرار تدفق مخاطر التقارير المالية، كبيرة كانت أم صغيرة، في الحدوث بشكل أساسي لأن تكاليف الوقاية الكاملة ستكون مرتفعة للغاية أو سيتم تقاسمها بشكل مختلف عن الفوائد(Madsen, J., & McMullin, J., 2020).

وفي التوزيع العشوائي لمخاطر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية، سيكون بعضها كبيراً بما يكفي ليتم اعتباره فضائح، بالإضافة إلى ذلك قد يكون لدى الناس حوافز لتحويل المخاطر إلى فضائح لأسباب مثل تحويل اللوم إلى الآخرين، أو الأمل في الحصول على تعويض أكبر عن الخسائر الناجمة عن الفشل، أو في حالة السياسيين أو وسائل الإعلام، ويتم تسهيل تحويل الخطر إلى فضائح من خلال عدم تماثل المعلومات الذي لا يميز التقارير المالية فقط على هذا النحو، ولكن أيضاً الإطار التنظيمي وبيئة التقارير المالية(Camfferman, K., & Wielhouwer, J., 2019).

وبشكل عام فإن الوجود الدائم لتضارب المصالح، والأفضليات المختلفة لمختلف المكونات، والقيود على ما يمكن تحقيقه في ضوء قيود التكاليف يعني ضمناً أن مخاطر التقارير المالية بمختلف أنواعها ستستمر حتماً.

ثانياً: أساليب قياس مخاطر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية :

لكي يتم التعامل مع مخاطر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية، والعمل على تدنيتها إلي المستوي المقبول، فلا بد من قياسها أولاً ويعتمد قياسها على منهجين هما:

المنهج الأول: الفحص المباشر لوسائل الإفصاح، مثل التقارير المالية السنوية، وهذا يشمل على استخدام الأساليب الكمية، وبناء المؤشرات، واستخدام المتغيرات الوهمية وتطبيق تحليل المحتوى (اليدوي والإلكتروني) علي التقارير المالية السنوية.

المنهج الثاني: الفحص غير المباشر لإفصاح المنشآت دون الرجوع إلى وسائل الإفصاح الأصلية، مثل إجراء استطلاعات الإفصاح والمقابلات مع المشاركين في السوق لجمع المراجع حول مخاطر الإفصاح المحاسبي وتصوراتهم، مثل الدراسات الاستقصائية التي تجريها المنشآت.

وفيما يلي خمس طرق مباشرة وغير مباشرة وتقنيتين رئيسيتين يمكن استخدامهما في المحاسبة لقياس مستوي مخاطر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية:

المنهج الأول: الفحص المباشر للتقارير المالية السنوية:

يتم الفحص المباشر من خلال ما يلي:

١)الفحص باستخدام الأساليب الكمية:

يمكن استخدام الأساليب الكمية المختلفة في فحص مستوي مخاطر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية ومن الأمثلة علي ذلك ما يلي:

أ)أسلوب عد المعلومات المفصح عنها في التقرير المالي لقياس مخاطر حجم وطول التقرير:

العد هو طريقة مباشرة لقياس مستوي الإفصاح على الرغم من أنها تبدو طريقة بدائية، إلا أنها فعالة عند قياس الكمية بدلاً من الجودة. ويتم قياس مستوى الإفصاح ببساطة عن طريق حساب الكلمات أو الجمل المتعلقة بموضوع معين قبل تحويل هذا الرقم إلى لوغاريتم طبيعي والعديد من الدراسات وجدت لمتابعة هذه الطريقة قد تكون وحدة الترميز (القياس) كلمة أو جملة أو فقرة أو جزءاً من الصفحة أو الصفحة بأكملها. وقد تم انتقاد الكلمة كوحدة قياس لأن معني الكلمة يعتمد على دورها النحوي ضمن الجملة، والكلمة في حد ذاتها لا تحمل معنى علاوة على ذلك فإن استخدام كلمات غير كافية أو غير لائقة يمكن أن يبالغ أو يقلل من مستوى الإفصاح المحسوب ومخاطره، وعلاوة على ذلك فإن الكلمات المتعلقة بالموضوع لا يمكن تصنيفها إلى فئات مختلفة قبل مراجعة الجملة (Erin, O., & Aribaba, F, 2021– Au, S, et.al, 2020).

من ناحية أخرى، فإن قياس مستوى الإفصاح باستخدام جمل بدلاً من الكلمات أو الصفحات هو أسلوب الترميز الأكثر موثوقية وأن استخدام الجملة كوحدة تشفير في تحليل المحتوى أكثر موثوقية لأن الكلمات قد لا تعني أي معنى على حدة. علاوة على ذلك فإن استخدام الجملة كوحدة ترميز يساعد على إبطال الحساب المزدوج، كما لو أن الجملة تحتوي على عدة كلمات متعلقة بالموضوع، ويتم تسجيلها مرة واحدة. وعلى الرغم من أن العد طريقة مباشرة لقياس الإفصاح إلا أنه قد لا يكون فعالاً في تقييم جودة الإفصاح. فإن هذه الطريقة تستغرق وقتاً طويلاً وتتطلب بذل جهد مضخم ما لم يتم استخدام تحليل المحتوى بشكل إلكتروني(Elshandidy, T., & Neri, L., 2015).

ويمكن يقاس طول التقرير المالي باستخدام أسلوب اللوغاريتم الطبيعي لعدد الصفحات (أو عدد الأحرف أو الكلمات) للمستند بأكمله. وقد تم استخدام كل هذه المقاييس بالفعل في الأدبيات لقياس كمية المعلومات المقدمة في التقارير المالية للمنشآت ويمكن حسابها وتفسيرها بسهولة. ويستخدم اللوغاريتم الطبيعي لعدد الصفحات للتحليل الرئيسي، ولوغاريتم كل من عدد الأحرف وعدد الكلمات في اختبارات الحساسية.

ويمكن استخدام نماذج كمية في قياس حجم الافصاح المحاسبي في التقرير المالي مثل (نموذج قياس اتساع وعمق الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية) وقد قدم هذا النموذج قياس حجم الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية من خلال بعدين هما اتساع الإفصاح وعمق الإفصاح، وذلك كما يلى(Lawati, H., et.al, 2021).

البعد الأول: اتساع الإفصاح:

يقاس اتساع الإفصاح من خلال عاملين هما التغطية والانتشار كما يلي:

- التغطية =(عدد الموضوعات المحاسبية الأساسية والفرعية المفصح عنها)/ إجمالي عدد الموضوعات المحاسبية الأساسية والفرعية الواجب الإفصاح عنها.
- الانتشار =(عدد المعلومات المحاسبية المفصح عنها في الموضوعات الفرعية)/ الإفصاح الكلي للمنشأة.

اتساع الإفصاح= ١/٢ (التغطية + الانتشار).

البعد الثاني: عمق الإفصاح:

يتم قياس عمق الإفصاح عن طريق قياس ما يلي:

- عدد العبارات التي تحتوي على معلومات محاسبية لأداء المنشأة.
- عدد العبارات التي تحتوي على إشارات(إيجابية أو سلبية) عن الوضع المالي الحقيقي للمنشأة.

وعلى ذلك تقاس كثافة الإفصاح كما يلي:

كثافة الإفصاح = اتساع الإفصاح + عمق الإفصاح.

وبناء على ما سبق تقاس جودة الإفصاح بالمعادلة الآتية:

حجم الإفصاح= ٢/١ الكم النسبي للإفصاح + كثافة الإفصاح.

ب)قياس خطر عدم تماثل المعلومات المحاسبية:

يتم قياس خطر عدم تماثل المعلومات المحاسبية من خلال تتبع ما يعرف بهامش(العرض –الطلب) لأسعار أسهم المنشأة في البورصة لعدة أيام(١٠أيام مثلاً) قبل تاريخ نشر التقارير المالية وبنفس الفترة بعدد تاريخ نشر التقارير، باستخدام المعادلة التالية(Song, S.,2021).

$$SD_{i,t} = (T_{i,t} - M_{i,t}) \times 100$$

حيث أن:

SD_{it} .نسبة هامش (العرض– الطلب) للمنشأة i في اليومt.

$T_{i,t}$:أعلى سعر طلب للمنشأة i في اليوم t.

$M_{i,t}$:أدني سعر عرض للمنشأة i في اليومt.

ج) قياس خطر المنافسة للمنشأة من خلال التقارير المالية:

يتم قياس خطر المنافسة للمنشأة من خلال التقارير المالية باستخدام مقياس H–statistic (Sanchez–Cartas, J., 2020):

$$R = \alpha + \beta_1 \ln(w_1) + \beta_2 \ln(w_2) + \gamma_1 \ln(y_1) + \gamma_2 \ln(y_2) + \gamma_3 \ln(y_3)$$

حيث أن:

(R): يرمز لنسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي أصول المنشأة.

(w1): نسبة مصاريف الفائدة / إجمالي رأس مال المنشأة.

(w2): نسبة مصروفات التشغيل والمصروفات الإدارية الأخرى/ إجمالي أصول المنشأة.

ولأخذ سلوك المخاطرة أو المجازفة والحجم يتم استخدام المتغيرات التالية:

(y1): نسبة القروض إلى إجمالي أصول المنشأة.

(y2): نسبة حقوق المساهمين إلى إجمالي أصول المنشأة.

(y3): حجم للمنشأة ، ويقاس بالرصيد الكلى لأصول المنشأة.

ويتم احتساب(H–الاحصائية) كمجموع (β1, β2) $H = \beta_1 + \beta_2$

د)قياس المخاطر من خلال تتبع سلوك المتغيرات المالية:

يتم الاعتماد علي مجموعة من الأدوات الإحصائية لتتبع التغير في قيم المتغير المالي محل الاهتمام أو قياس درجة حساسيته تجاه التغيرات التي تحدث في متغير أخر، ومن أهم هذه الأدوات الوصفية المدي والانحراف المعياري والتحليلية التوزيعات الاحتمالية ومعامل بيتا، حيث يدل معامل بيتا المرتفع على ارتفاع درجة الحساسية وبالتالي ارتفاع مستوى الخطر.

هـ)نظام عد نقاط الخطر في التقارير المالية بنظام تحليل المخاطر، ونقاط التحكم الحرجة Hazard Analysis and Critical Control Point(HACCP) :

هو نظام وقائي يعني سلامة الشيء(التقارير المالية) من خلال تحديد المخاطر التي تهدد سلامته، ومن ثم تحديد النقاط الحرجة Critical Control Point (CPS) التي يلزم السيطرة عليها لضمان السلامة.

و)نموذج تحديد أوضاع الفشل وتحليل التأثيرات للإفصاح المحاسبي في التقارير المالية:

يمثل نموذج تحديد أوضاع الفشل وتحليل التأثيرات(FME) نهج منظم لاكتشاف حالات الفشل المحتملة التي قد تكون موجودة في التقارير المالية وترتيبها حسب الأولوية والحد منها. فأوضاع الفشل هي الطرق التي يمكن أن تفشل فيها التقارير المالية، أما التأثيرات فهي الطرق التي يمكن أن تؤدي بها هذه الأوضاع إلى الهدر أو العيوب أو النتائج الضارة لأصحاب المصالح. ويعتمد هذا النموذج على مجموعة من المحددات لمنع حدوث اخفاقات التقارير المالية حيث أن محددات هذا النموذج تساعد على تحديد نقاط الضعف في تلك التقارير. وبذلك يصلح لأن يكون طريقة لتقدير مخاطر آثار الإخفاق، مع تحديد الأولويات التي يجب أن تتخذ لتحسين الموقف. وتتمثل الخطوات والإجراءات المنهجية لأسلوب (FMEA) في الآتي(Putra, N., & Wang, F., 2020).

- الخطوة الأولي: تحديد أهداف التصميم للتقارير المالية مع تحديد المطلوب منها، بالإضافة إلى تحديد أجزائها أو أنشطتها والهدف من كل نشاط.
- الخطوة الثانية: تحديد احتمالات الإخفاق في كل جزء أو نشاط من أجزاء أو أنشطة التقارير المالية في ظل تتبعها.
- الخطوة الثالثة: تحديد الأسباب الجذرية لكل حالة إخفاق متوقعة وتسجيل الأسباب المحتملة لكل حالة في أسلوب(FMEA).
- الخطوة الرابعة: تحديد مدى جدية كل تأثير بمعنى تحديد مستوى شدة الضرر المترتب على حالة الإخفاق المحتمل، ويتم ذلك بالاعتماد على مقياس من (١-١٠) فتكون دلالة الرقم

(١)غير هام، وتكون دلالة الرقم (١٠) كارثية، وعندما تكون حالة الإخفاق لها أكثر من نتيجة ضارة يتم التسجيل في نموذج (FMEA)المعدل الأعلى لشدة الضرر المترتب على حالة الانهيار المتوقعة.

- الخطوة الخامسة: تقييم معدل تكرار حدوث الإخفاق من (١-١٠)حيث يدل الرقم (١)على أنه نادر الحدوث ويدل الرقم (١٠)على حتمية الحدوث، ويتم التسجيل على نموذج (FMEA) معدل الحدوث لكل سبب.
- الخطوة السادسة: تحديد معدل امكانية اكتشاف كل سبب إخفاق محتمل قبل أن يتأثر به مستخدمي التقارير المالية أثناء الاستخدام الفعلي، ويتحدد معدل اكتشاف الإخفاق من واقع (١-١٠)حيث يدل الرقم (١)على أنه مؤكد ويدل الرقم (١٠)على استحالة الاكتشاف.
- الخطوة السابعة: تحديد النتائج المترتبة على الإخفاق المحتمل لكل حالة في التقارير المالية، وتحديد ما يمكن حدوثه في حالة الإخفاق (الانهيار).
- الخطوة الثامنة: حساب درجة الخطورة RPN (Number Priority Risk) والذي يساوى حاصل ضرب شدة الضرر في احتمالات تكرارية حدوثه في قابلية اكتشافه.

$$RPN=Severity\times Occurrence \times Detection$$

- الخطوة التاسعة: تحديد الإجراءات الوقائية لكل سبب اخفاق محتمل وهذه الإجراءات يجب أن تمنع السبب المحتمل من الحدوث أو تقلل من احتمالاته أو تكشف الإخفاق بعد حدوث السبب الحادث فعلاً؛ ولكن قبل تأثر مستخدمي التقارير المالية به.
- الخطوة العاشرة: بعد تطبيق الإجراءات الوقائية من كل إخفاق، يجب ملاحظة النتائج وتسجيلها في نموذج (FMEA).

٢)بناء مؤشر لقياس مخاطر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية:

يعد المؤشر طريقة أخرى مباشرة لقياس مخاطر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية؛ ويمكن إنشائه من خلال ثلاث خطوات كما يلى(Agustin, P., et.al, 2020).

أولاً: يعد المؤلفون قائمة مرجعية لبنود مخاطر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية، ويعتمد الباحثون عادة على المعايير أو اللوائح المحاسبية الحالية أو حتى الدراسات السابقة عند إنشاء تلك القائمة المرجعية.

ثانياً: يفحص المؤلفون تواجد كل خطر في القائمة المراجعة في التقارير المالية للمنشأة باتباع نظام ترميز معين الطريقة الثنائية البسيطة التي يتم من خلالها التحقيق في وجود أو عدم وجود عنصر المخاطر واستخدام قيم واحد والصفر، في حين يمكن أن يتضمن مخطط الترميز الترتيبي أكثر من قيمتين.

ثالثاً: يلخص المؤلفون الدرجات المعطاة لكل ملاحظة في سنة المنشأة، ثم يقسموا هذه الدرجة على الحد الأقصى لدرجة المؤشر لتمثيل مستوى المخاطر الفعلية المحيطة بالتقارير المالية(Ianniello, G., & Galloppo, G., 2020).

وبشكل عام تعتبر هذه الطريقة المباشرة لقياس مخاطر الإفصاح المحاسبي فعالة للغاية خاصة إذا كان الهدف هو فحص الامتثال للوائح إدارة المخاطر، حيث يمكن أن تحتوي قائمة المراجعة على بنود المخاطر وفقاً لما يفرضه معيار أو اللائحة، ويمكن للباحثين فحص إلى أي مدي تتحقق المخاطر في المنشآت. علاوة على ذلك ليكون مؤشراً جيداً لمستوى مخاطر الإفصاح المحاسبي يجب أن تكون البنود المدرجة في قائمة المراجعة كافية وتغطي الجوانب المختلفة للمخاطر قيد التحقيق. ومع ذلك فإن هذه الطريقة لديها بعض القيود وهي:

- يجب التأكيد على أن عشرات مؤشرات المخاطر ليست بالضرورة مقاييس للجودة.
- إن استخدام المؤشرات التي يتم بناؤها ذاتياً لقياس المخاطر يكون كثيف العمالة، وذاتي، ومكلف وممكّن فقط بالنسبة للعينات الصغيرة، وأن استخدام مؤشر المخاطر يتطلب تقييمات ذاتية لتقليل الذاتية المحتملة، يتبع المؤلفون اختبارات معينة لتأكيد صحة وموثوقية نتائجهم مثل إشراك شخص مستقل إضافي في قراءة التقرير المالي الذي تم اختباره وترميزه وتقييمه قد يؤدي استخدام تحليل المحتوى الإلكتروني إلى تخفيف بعض هذه القيود(Popa, D., et.al, 2021).

<u>أمثلة على القوائم المرجعية لبنود قياس مخاطر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية:</u>

أ) القائمة المرجعية لعوامل مخاطر الاحتيال:

قدمت شركةSafety Culture Pty Ltd تلك القائمة والتي تركز على تقييم العوامل التي قد تعرض المنشأة لخطر الاحتيال بشكل كبير. وتم تقسيمها إلى جزأين يتناول الجزء الأول: التهديدات التي يتعرض لها الاستقرار المالي أو الربحية بسبب الظروف الاقتصادية أو الصناعية أو ظروف تشغيل المنشأة، والضغط المفرط من الإدارة لتلبية متطلبات الأطراف الثالثة. الجزء الثاني: يسلط الضوء على تقييم أي علاقات سلبية بين المنشأة والموظفين الذين لديهم إمكانية الوصول إلى النقد أو الأصول الأخرى المعرضة للسرقة والتي قد تحفز هؤلاء الموظفين على اختلاس تلك الأصول.

https://public-library.safetyculture.io/products/fraud-risk-factors-checklist

ب) القائمة المرجعية لتقييم مخاطر الاحتيال:

قدمت منصة Data Scope لمراقبة فعالية ضوابط عمليات مكافحة الاحتيال المعمول بها، وما إذا كان الموظفون يمارسون ثقافة الصدق والأخلاق. وخلق بيئة عمل إيجابية خالية من الأعمال الاحتيالية أو أي شكل من أشكال سوء السلوك.

https://www.mydatascope.com/en/template/general/fraud-risk-assessment-checklist?id=134142

ج) القائمة المرجعية لإدارة المخاطر التشغيلية:

تشتمل هذه القائمة على مخاطر الخسارة الناتجة عن عمليات التشغيل غير الكافية والأنشطة التي يقوم بها الموظفون والأنظمة غير الملائمة أو من الأحداث الخارجية وذلك بشكل شامل كل من التحديد والتقييم والمراقبة السيطرة والتخفيف فيما يتعلق بتلك المخاطر.

https://www.fsa.go.jp/en/refer/manual/yokin_e/y11.pdf

د) القائمة المرجعية لإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات:

تعمل هذه القائمة على تحديد الاحتياطات والخطوات الأساسية التي يجب اتخاذها في إدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات بالمنشأة.

https://www.business.qld.gov.au/running-business/protecting-business/risk-management/it-risk-management

هـ) القائمة المرجعية لعملية تسجيل المخاطر:

تهدف هذه القائمة إلي تحديد المخاطر وتضمين معلومات حول كل خطر (مثل طبيعة هذا الخطر، ومستوى المخاطر، ومن يملكها، وما هي تدابير التخفيف المعمول بها للاستجابة لها)، وكذلك مراجعة هذه المخاطر طوال فترة العمل.

https://www.process.st/checklist/risk-register-process-checklist/#introduction

٣) استخدام متغيرات وهمية في قياس مخاطر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية:

يعد استخدام متغير وهمي طريقة أخرى للتمييز بين وجود الخطر وعدم وجوده فيمكن استخدام متغيراً وهمياً مخصصاً إذا كانت المنشأة توفر معلومات ذات مخاطر منخفضة تأخذ واحد، وتأخذ صفر إذا كانت موفرة معلومات مرتفعة المخاطر، أو يستخدم متغير وهمي يساوي واحد إذا وجدت إحدى المنشآت للإبلاغ عن نقاط الضعف في الرقابة الداخلية والصفر على خلاف ذلك. ومع ذلك يعتمد على رأي المراجع حيث يكون متغير الإفصاح مساوياً إذا كان رأي المراجع بشأن الرقابة الداخلية ضاراً وصفر خلاف ذلك. ويبدو أن هذه الطريقة ليست عملية ولا توفر فهماً متعمقاً لكمية المخاطر فقط تساعد على التمييز بين الخطر وعدم الخطر علاوة على ذلك فهي ليست شائعة في الأدب المحاسبي(Sun,Y., 2015).

المنهج الثاني: الفحص غير المباشر لمخاطر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية:

٤) المسوحات والمقابلات:

رغم أن استخدام المسوحات والمقابلات قد يكون طريقة سهلة لقياس مخاطر الإفصاح المحاسبي عن بناء مؤشرات المخاطر التي تتطلب عمالة كثيفة، فإن جودة قياس مخاطر

الإفصاح المحاسبي باستخدام هذه الأساليب تعتمد بشكل رئيسي على جودة إجراء المقابلات وصياغة أسئلة المسوحات وإلى أي مدى وجهات نظر الأشخاص الذين تمت مقابلتهم موضوعيون، علاوة على ذلك رغم بساطة هذه الطريقة إلا أنها ليست شائعة فبعد مراجعة الأدبيات وجدت دراسة واحدة فقط أجريت لإجراء مقابلات ,Tauringana & Chithambo 2016 وأخرى وجدت لإجراء مسح2006 ,Frolov .

٥)تقنيات قياس مخاطر الإفصاح السردي في التقارير المالية:

توجد طريقتين رئيسيتين لفحص مستوي الإفصاح السردي هما: تحليل المحتوى واللغويات الحاسوبية. وتحليل المحتوى هو الأسلوب الأكثر شيوعاً المستخدم لقياس مخاطر الإفصاح السردي، وعلاوة على ذلك أن تحليل المحتوى هو وسيلة صالحة وموثوقة لقياس الإفصاح لأنه يقيم الإفصاح دون علم مقدمي المعلومات(Elshandidy,T., 2015).

ويمكن أن يكون تحليل المحتوى يدوياً أو إلكتروني وتحليل المحتوى اليدوي يكون بحساب مستوى الإفصاح يدوياً ومع ذلك تتطلب هذه التقنية جهداً كبيراً ووقت أطول وتزيد من الخطأ في القياس. ولكن ازداد اتجاه استخدام تحليل المحتوى المحوسب خلال السنوات الأخيرة بسبب التقدم في تكنولوجيا المعلومات لأنه أقل ذاتية وأقل استهلاكاً للوقت مقارنة بتحليل المحتوى اليدوي(Hassanein,A., 2015).

من ناحية أخرى يجب استيراد تقنيات معالجة اللغة الطبيعية من اللغويات والذكاء الاصطناعي ودمجها في قياسات مخاطر الإفصاح ويقولBerger "تمثل تقنيات معالجة اللغة الطبيعية طريقة مبتكرة لالتقاط جوانب واسعة من مخاطر الإفصاح(Berger, P., 2011) وأن تحليل عمليات الإفصاح باستخدام تقنيات معالجة اللغة الطبيعية يبدو واعداً للغاية في إنشاء مقاييس جودة إفصاح ذات معنى للعينات الكبيرة".ومع ذلك على الرغم من الابتكارات الحديثة في اللغويات الحاسوبية، ألا أنه يتم الاعتماد بشكل أساسي على تحليل المحتوى ويتجنبون استخدام هذه التقنيات المتقدمة. وقد يكون هذا بسبب نقص خبرة الباحثين في مجال المحاسبة بتقنيات الذكاء الاصطناعي واللغويات، ومع ذلك يمكن للباحثين في المستقبل تطوير قياس مخاطر الإفصاح عن طريق إشراك المتخصصين في اللغويات في أبحاثهم التجريبية(Beyer, A., 2010).

ثالثاً: أساليب تدنية مخاطر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية :

هناك أربع استراتيجيات أساسية للتعامل مع مخاطر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية، وكل استراتيجية من هذه الاستراتيجيات تمتلك محاسنها ومساوئها الخاصة، وعلى

الأغلب سينتهي الأمر بالمنشأة وهي تستعمل كلا منها أحياناً من الضروري تجنب الخطر وأحياناً آخر سترغب بالتخفيف من هذا الخطر نقله أو تقبله ببساطة. وهذه الاستراتيجيات هي:

١)تجنب مخاطر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية:

أحياناً الخطر سيكون كبيراً جداً بحيث أن المنشأة ترغب بالتخلص منه تماماً بكل بساطة، على سبيل المثال عن طريق تجنب النشاط بشكل كلي أو عن طريق استعمال منهجٍ مختلفٍ تماماً. وإن ميزة هذه الاستراتيجية هي أنها أكثر الاستراتيجيات فعاليةً عند التعامل مع خطر ما عن طريق التوقف عن النشاط الذي قد يسبب مشاكل محتملة فإنك تلغي احتمال أن تتكبد أي خسائر. لكن الأمر السيء فيها هو أنك ستخسر أيضاً أياً من الفوائد التي يمكن اكتسابها. فالأنشطة الخطرة يمكن أن تكون مربحة جداً أو ربما يكون لها منافع أخرى على المنشأة.أو لا لذا من الأفضل أن تستعمل هذه الاستراتيجية كحل أخير عندما تكون قد جربت المنشأة كل الاستراتيجيات الأخرى ووجدت أن مستوى الخطر ما يزال مرتفعاً جداً.

٢)العمل علي تخفيف مخاطر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية:

إذا لم تكن ترغب المنشأة بالتخلي عن النشاط كلياً فإن تقليل الخطر المرتبط به هو منهج شائع. اتخذ الخطوات لجعل احتمال حدوث النتيجة السلبية أقل أو للتقليل من أثرها عند وقوعها. وهذه الاستراتيجية هي الأكثر شيوعاً على الأغلب وهي مناسبة لمدىً واسع من الأخطار المختلفة. وتسمح بالاستمرار في النشاط لكن مع أخذ الاحتياطات لجعله أقل خطراً إذا تمت بشكل جيد فإن المنشأة ستحصل على الأفضل من كلا الأمرين لكن الخطر فيها هو أن تكون وسائل السيطرة على الخطر غير فعالة، فينتهي الأمر والمنشأة تعاني من الخسارة التي كانت خائفة منها. ويمكن التعامل مع مخاطر الإفصاح المحاسبي لتدنيتها إلي حد مقبول وذلك من خلال استخدام الأدوات والأساليب التالية(Bantleon, U., 2020).

أ)نموذج خطوط الدفاع الثلاثة:

تلعب المجموعات المختلفة داخل المنشأة دوراً مميزاً ضمن خطوط نموذج خطوط الدفاع الثلاثة وهم: إدارة المنشأة؛ وإدارة المخاطر والامتثال؛ والمراجعون (داخليون وخارجيون).ويمكن التعرف على هذه الخطوط كالتالي:

خط الدفاع الأول : تتحمل إدارة المنشأة المسئولية الأساسية عن امتلاك وإدارة المخاطر المرتبطة بالأنشطة التشغيلية اليومية، وتتضمن المسئوليات الأخرى التي يفترضها الخط الأول في تصميم الضوابط وتشغيلها وتنفيذها. والمتوقع من هذا الخط يتمثل في:

- تنفيذ سياسات إدارة المخاطر بشأن أدوارهم ومسئولياتهم، لاسيما في الأنشطة التي تؤدي إلى نمو المنشأة. ومن المتوقع أن يكونوا على دراية كاملة بعوامل الخطر التي يجب أخذها في الاعتبار في كل قرار وإجراء.
- أن يكونوا قادرين على تنفيذ رقابة داخلية فعالة في وحدات العمل الخاصة بالمنشأة وكذلك عملية المراقبة والحفاظ على الشفافية في الرقابة الداخلية نفسها.

خط الدفاع الثاني: تتيح وظيفة الخط الثاني تحديد المخاطر الناشئة في التشغيل اليومي للأعمال، ويتم ذلك من خلال توفير الامتثال والإشراف في شكل أطر وسياسات وأدوات وتقنيات لدعم إدارة المخاطر والامتثال. يتم تنفيذ هذا الخط عن طريق إدارة المخاطر ووظائف الامتثال. والمتوقع من هذا الخط يتمثل في:

- أن يكون مسئولاً عن تطوير إدارة المخاطر، وعملية المراقبة، وتنفيذ إدارة المخاطر الشاملة للمنشأة.
- المراقبة والتأكد من أن جميع وظائف العمل يتم تنفيذها وفقاً لسياسات إدارة المخاطر وإجراءات التشغيل القياسية التي وضعتها المنشأة.
- المراقبة والإبلاغ إلى الإدارة التي تتمتع بأعلى درجة من المسئولية عن تعرض المنشأة الكامل للمخاطر.

خط الدفاع الثالث : توفر وظيفة الخط الثالث ضماناً موضوعياً ومستقلاً، في حين أن المسئولية الرئيسية لهذا الخط هي تقييم ما إذا كانت وظائف الخط الأول والثاني تعمل بشكل فعال، إلا أنه مكلف بواجب تقديم التقارير إلى مجلس الإدارة ولجنة المراجعة ، بالإضافة إلى توفير ضمان للجهات التنظيمية والمراجعين الخارجيين بأن الرقابة الداخلية عبر المنشاة فعالة في تصميمها وتشغيلها. ويتم تنفيذ هذا الخط من قبل كل من المراجعين الداخليين المراجع الخارجي ويكون دور المراجع الداخلي أكثر كثافة لأنه جزء من المنشأة المستقل حسب التصميم. وفي هذه الحالة من المتوقع أن يقوم المراجعون الداخليون بما يلي:

- مراجعة وتقييم تصميم وتنفيذ إدارة المخاطر بشكل شامل.
- التأكد من فاعلية خطي الدفاع الأول والثاني.

وقال Richard Chambers الرئيس والمدير التنفيذي لمعهد المراجعين الداخليين في بيان: "لقد تم النظر إلى نموذج الخطوط الثلاثة على أنه أساس الإدارة السليمة للمخاطر بالنسبة للتنفيذ من قبل المنشآت على أساس تفاعلي واستباقي، وتساعد التحديثات في تحديث وتعزيز تطبيق النموذج لضمان فائدته وقيمته المستدامة". ويشرح معهد المراجعين

الداخليين (IIA) في ظل النموذج أن أدوار الخط الأول والثاني يمكن دمجها أو فصلها وقد يتم تعيين بعض أدوار الخط الثاني للمتخصصين لتقديم الخبرة التكميلية والدعم والمراقبة والتحدي لأولئك الذين لديهم أدوار الخط الأول. ومع ذلك تظل مسئولية إدارة المخاطر جزءاً من أدوار الخط الأول وضمن نطاق الإدارة، ويشدد معهد (IIA)على الخط الثالث على الرغم من تشجيعه على التعاون مع الإدارة إلا أنه يجب أن يظل مستقلاً عن مسئوليات الإدارة من أجل الحفاظ على الموضوعية والسلطة والمصداقية(https://www.complianceweek.com/risk- /).

ب)بناء مؤشر(قائمة مرجعية) لقياس مستوي الإفصاح المحاسبي:

يعد بناء مؤشر(قائمة مرجعية) لقياس مستوي الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية طريقة مباشرة لقياس مستوي الإفصاح، ومن أهم الأمثلة على ذلك:

- نماذج هيئة تداول الأوراق المالية في الولايات المتحدة (SEC):

تمارس هيئة البورصة الأمريكية (SEC) دورها في الرقابة على المنشآت المقيدة أو طالبة القيد، وتفرض الهيئة على المنشآت الأجنبية المقيدة لديها متطلبات إفصاح معينة، وقد قامت بإصدار العديد من النماذج التي تحدد متطلبات الإفصاح للمنشآت المقيدة في البورصة الأمريكية، مثل نماذج (F-20)، (K-10)،(Q-8) (www.sec.gov/rules/final/33-7881.htm).

كما قامت الهيئة بإصدار مجموعة من القواعد التي تهدف إلى تنظيم الإفصاح العادل Disclosure Fair Regulation في أغسطس ٢٠٠٠م وهي عبارة عن حزمة من القواعد المصممة للحد من ممارسة المنشآت المقيدة في بورصة الأوراق المالية الأمريكية للممارسات الخاطئة للإفصاح المحاسبي، وعلى رأسها الإفصاح الانتقائي. وقد تم تصميم هذه القواعد لتشجيع الإفصاح العادل عن المعلومات لأصحاب المصالح(https://www.investor.gov/).

- نماذج الهيئة العامة للرقابة المالية المصرية :

تماشياً مع ما قامت به الهيئات المنظمة لأسواق المال العالمية من جهود لنشر الشفافية و الإفصاح بين المنشآت المقيدة بها، فلقد قامت الهيئة العامة للرقابة المالية بجهود لرفع مستوى الشفافية، وذلك عن طريق مطالبة المنشآت بمزيد من الإفصاح والشفافية ومنها (www.efsa.gov.eg):

- إصدار دليل قراءة القوائم المالية الذي يهدف إلى مساعدة المستثمر في قراءة وفهم القوائم والتقارير المالية التي تصدرها المنشآت حتى يتمكن من اتخاذ قراراته الاستثمارية على أساس كاف من المعلومات؛ ويتضمن كيف يقرأ المستثمر تلك القوائم وكذلك فهم النسب المحاسبية.

- نماذج الإفصاح المحاسبي التي تم إصدارها وإلزام جميع المنشآت المقيدة بالبورصة بنشرها مرفقة بالقوائم المالية الخاصة بها، وتتضمن هذه القوائم ما يأتي:
  - قائمة فحص الالتزام بمتطلبات العرض والإفصاح والنشر للقوائم المالية.
  - قائمة فحص تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية.
  - قائمة فحص تقرير الفحص المحدود.
- قائمة شركة ستاندر آند بورزStandard & Poor's:

هي شركة خدمات مالية ومقرها في الولايات المتحدة، وهي فرع لشركات مكغر وهيل التي تنشر البحوث والتحليلات المالية على الأسهم والسندات. كما أنها واحدة من وكالات التصنيف الائتماني الثلاث الكبار، التي تضم أيضا كلا من وكالة موديز ومجموعة فيتش. وقد قام الباحثون الأكاديميون والممارسون لمهنة المحاسبة والمنظمون لها بتأكيد دور الإفصاح في تخفيض درجة عدم تماثل المعلومات ما بين الأطراف الداخلية (الإدارة) والأطراف الخارجية (حملة الأسهم، المقرضين، وأصحاب المصالح الآخرين)، كما أكدوا أيضا أن الممارسات الجيدة لحوكمة الشركات يجب أن تتضمن إفصاحاً جاداً عن مجلس الإدارة، وهيكل ملكية واضح وشفاف وإدارة يقظة وإفصاحاً كافياً ووقتياً عن المعلومات المحاسبية، وأي تعارض في المصالح بين المديرين وحملة الأسهم وأي أطراف أخرى ذات علاقة(Zakaria, M., 2021).

ولهذا، فإن مقياس ستاندرد آند بورز لقياس الشفافية و الإفصاح يقوم باختبار التقارير المالية السنوية للمنشآت بحثاً عن ٩٨ عنصر من عناصر المعلومات مقسمة إلى ثلاث فئات وهي:

- هيكل الملكية وحقوق المستثمرين (٢٨ عنصر).
- الشفافية والإفصاح عن المعلومات (٣٥ عنصر).
- الشفافية في المعلومات عن مجلس الإدارة (٣٥ عنصر).

ج) تعقيم التقارير المالية قبل النشر:

يجب السعي لتعقيم التقارير المالية لتحديد وإزالة الأجزاء الحساسة من المعلومات، بحيث يمكن تقليل مخاطر الإفصاح المحاسبي عن معلومات المنشأة. وفي الوقت نفسه تُترك المصطلحات غير الحساسة بوضوح حتى يمكن الحفاظ على المنفعة التحليلية للناتج المعقم، ويتم التعقيم يدوياً بتطبيق قواعد أو مبادئ توجيهية معينة بالتفصيل الإجراءات الصحيحة

لضمان قمع أو تشويه لا رجعة فيه في الأجزاء الحساسة في التقارير المالية(Sánchez, D., 2012).

د) استخدام القرصنة الأخلاقية:

نظراً لزيادة كمية البيانات التي يتم تخزينها وتنوعها بشكل كبير على مدار السنين زادت التحديات في الحفاظ عليها بصورة آمنة. نتيجة لذلك احتاج محترفي أمن المعلومات باستمرار إلى إعادة اختراع كيفية اختبار وتقييم نقاط الضعف المادية والتقنية لأنظمة المنشأة بشكل استباقي؛ وتجري عمليات القرصنة الأخلاقية بواسطة ما يعرف بـــ "الفريق الأحمر" Red Teaming من خلال اختبارات مادية ومنطقية داخلية لتحديد ما إذا كانت هناك ثغرات غير معروفة في المنشأة، مما يسمح بالوصول غير المصرح به إلى بيانات المنشأة وأنظمتها في كثير من الأحيان دون أي تحذير لموظفي الأمن الداخلي. وتشغيل الفريق الأحمر: هو شكل من أشكال "القرصنة الأخلاقية" التي تنطوي على استخدام أساليب مماثلة لتلك الخاصة بالقراصنة الإجرامية بحيث يمكن للمنشأة التعرف على نقاط الضعف في دفاعاتهم. والنظرية هي أنه من خلال محاكاة الهجوم يمكن للمنشأة أن تطالب بإجراء تغييرات مناسبة وتحسينات أمنية على أساس نقاط الضعف الملاحظة. وذلك مثال واحد مشترك من القرصنة الأخلاقية هو اختبار الاختراق، حيث تستعين المنشأة بخبير استشاري تقني لاختبار نقاط ضعف معينة في نظام المنشأة في فترة زمنية محددة بالتنسيق مع موظفي تكنولوجيا المعلومات في المنشأة. في المقابل يتضمن Red Teaming تقييماً أكثر شمولاً لأمن معلومات منشأة ما، وغالباً على مدى فترة زمنية أطول وعادةً مع تحذير قليل أو بدون تحذير للموظفين داخل المنشأة(DeMarco, J., 2018).

وعادةً ما تهدف العملية إلى تحديد مواطن الضعف المادية في شبكة المنشأة وأنظمتها وغالباً ما يبدأ الفريق الأحمر (الذي يتم اختياره بعناية ويعمل تحت إشراف صارم) بجمع أكبر قدر ممكن من المعلومات من المصادر المتاحة للجمهور حول "الهدف" سواء كانت المنشأة ككل أو قسماً. ويمكن أن تشمل "مرحلة الاستطلاع" هذه أيضاً جمع المعلومات عن موظفي المنشآت الذين سيتم استهدافهم. وغالباً ما تكون ملفات تعريف وسائل التواصل الاجتماعي الخاصة بهؤلاء الموظفين مصدراً غنياً للبيانات التي يمكن استخدامها لمعرفة من تستهدفه للوصول إلى المنشأة أو أنظمتها أو معلوماتها السرية. والفريق الأحمر عموماً لا يستفيد من المعرفة بالعمليات الداخلية ومصادر المعلومات والوصول إلى شبكة المنشآت بدلاً من مهاجم خارجي. بمجرد تحديد نقاط الضعف المحتملة، يوظف الفريق بعد ذلك العديد من الأدوات

نفسها التي سيستخدمها قرصان القبعة السوداء للتهديد بخوادم المنشأة وشبكاتها، بما في ذلك تقنيات "الهندسة الاجتماعية" التي تلتمس المعلومات الهامة من الموظفين. بالإضافة إلى ذلك التسلل المادي قد يكلف المختبرون بالوصول الخفي إلى المناطق في منشآت المنشأة لتحديد نقاط الضعف في الأمن المادي أو وضع جهاز على نظام المنشأة للمساعدة في الاختراق. على سبيل المثال قد يمثل الشخص المختبر شخصاً يعمل على تسليم الطرود أو يستخدم بطاقة وصول للبناء المستنسخة للوصول إلى غرفة الخادم أو لأجهزة الكمبيوتر غير المراقبة فقط. قد يبعثرون حتى محركات أقراص "المصابة" في مكاتب المنشأة على أمل أن يقوم شخص ما بتوصيلها بكمبيوتر المنشآت(Jaquet-Chiffelle, D., & Loi, M., 2020).

هـ)إدارة طول التقارير المالية:

يمكن أن تتحقق إدارة طول التقارير المالية من خلال النظر إلى دراسات الحالة الناجحة. من بين شركات FTSE 350 التي قامت EY بتحليلها، فقد حقق بنك HSBC أكبر انخفاض في الطول بين عامي ٢٠١٥م و ٢٠١٦م حيث قلل تقريره من ٥٠٢ صفحة إلى ٢٨٦ صفحة. اتخذ HSBC عدة خطوات لتقليص طول تقريره بما في ذلك(https://www.hsbc.com.eg):

- تحديد الهدف: حددت البنك هدفاً يتمثل في تقليل عدد الصفحات بنسبة ٢٠% عبر الأقسام وكان على كل شخص يساهم في التقرير تقديم خطة لتحقيق هذا الهدف (أو تبرير سبب عدم تمكنهم من تحقيقه).
- استخدام محرر: ساعدت الإرشادات التحريرية معدي التقارير في تضييق الصياغة وتطبيق أسلوب متسق والقضاء على تكرار المعلومات.
- تبسيط عمليات الإفصاح: ركز HSBC على تلبية المتطلبات التنظيمية وتسليط الضوء على المعلومات التي ستكون مهمة لأصحاب المصالح، وأعاد تقييم أهمية المعلومات التي لا تتناسب مع تلك المعايير.
- إعادة تقييم المعلومات: تم نقل بعض الأقسام الواردة في التقارير السابقة مثل الفهرس المفصل عبر الإنترنت.

و) وضع معايير للمحاسبة علي أساس المبادئ وليس القواعد:

رغم الجهود التي تبذلها المنشآت لتحسين التواصل مع أصحاب المصالح، فإن استمرار الاتجاهات الحالية في وضع القواعد والمعايير يهدد بجعل التقارير المالية غير ضرورية بشكل متزايد. لعكس هذا التطور من الضروري إعادة التفكير في النهج الحالي لتطوير لوائح

الإفصاح. ويقترح الباحث مراعاة الأفكار التالية في التطوير المستقبلي لأنظمة الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية:

- يجب أن تكون متطلبات الإفصاح قائمة على المبادئ بدلاً من القواعد لمنع عقلية القائمة المرجعية. كما نوقش أعلاه وأعتقد أن الرغبة في تحقيق إفصاحات قابلة للمقارنة من خلال وضع معايير قائمة على القواعد مضللة.
- يجب تعزيز نهج الإدارة بحيث يتلقى أصحاب المصالح تلك الإفصاحات التي يتم استخدامها لإدارة المنشأة ليتمكن المستثمرون بعد ذلك من اتخاذ قرار بأنفسهم فيما إذا كانت الإدارة في رأيهم قد اختارت الإجراءات الصحيحة لإدارة منشآتهم. وقد يترتب على هذا النهج فوائد كبيرة فهو يقلل من تكاليف المُعدِين نظراً لأن المعلومات المنشورة قد تم جمعها بالفعل لغرض إدارة المنشأة والتحكم فيها. في الوقت نفسه يتم أيضاً خفض التكاليف للمستخدمين بشكل كبير لأنه يتعين عليهم قضاء وقت أقل في البحث عن المعلومات ذات الصلة حيث في الواقع لا يتلقون سوى المعلومات ذات الصلة.
- عند إعادة التفكير في نظام الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية، يجب أن يكون المبدأ التوجيهي لكليهما على نفس المستوى من الأهمية النسبية. لطالما كانت الأهمية النسبية هي المعيار لتحديد الخط الفاصل بين ما يجب الإفصاح عنه وما يجب عدم الإفصاح عنه مع زيادة متطلبات الإفصاح باستمرار أصبح هذا الاختبار الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى.
- لا يمكن أن تكون المعلومات فعالة إلا إذا كانت تستهدف جمهوراً معيناً، فنهج "مقاس واحد يناسب الجميع" لتقديم تقرير واحد لجميع أصحاب المصالح بغض النظر عن خبرتهم أو احتياجاتهم من المعلومات سيكون محكوماً عليه بالفشل. بالإضافة إلى ذلك فإن الفكرة القائلة بأن متطلبات الإفصاح ستؤدي إلى تغييرات في السلوك المرغوب اجتماعياً – في أفضل الأحوال – لم يتم بحثها بشكل كافٍ. حتى يتم جمع أدلة كافية على أن الإفصاح يؤدي بالفعل إلى تغييرات في السلوك.

ز)التعايش مع المخاطر: الحاجة إلى تركيز أوسع في السياسة والبحوث:

التركيز على منع فشل التقارير المالية أو على التقليل التدريجي لخطره ليس خطأ لكنه ليس كافياً ويجب أن يستكمل بالوعي بأن المخاطر قد تستمر، والتفكير المسبق في إدارة العواقب في ممارسة تنظيم التقارير المالية وفي البحث الأكاديمي يترك التركيز على الوقاية أو

الحد من المخاطر، فهناك أسئلة واضحة لم تتم معالجتها مثل ما مدى خطر فشل الإفصاح المحاسبي الذي نجده مقبولاً؟ ما هي المخاطر الفعلية والمتصورة؟ كيف يمكن تحقيق مستويات الخطر المرغوب فيها والتأكد من إدراكها بشكل صحيح؟ كيف يمكن لأصحاب المصالح إدارة درجة المخاطر التي ستكون موجودة دائماً؟ ويمكن تفسير ذلك بالتشبيه الهولندي فقد يكون من الضروري الاستمرار في زيادة ارتفاع السدود لكن القيام بذلك بشكل أعمى ليس مفيداً للغاية. فينبغي للمرء أن يفهم بعضاً من مخاطر الفيضانات. علاوة على ذلك من الخطر تعزيز التصور بأن رفع السدود يضمن الأمان من الفيضان. من الضروري وضع سياسة فعالة لضمان استمرار تصورات الناس لخطر الفيضان، وأنهم يعرفون ما يجب عليهم فعله في حالة الطوارئ ولمساعدتهم على اتخاذ تدابير مسبقة للحد من الضرر في حالة حدوث خرق السد(Coulson, T., 2021).

واستكشاف الاختلافات والتشابهات بين مخاطر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية مع أنواع المخاطر الأخرى هو في طريقة مثمرة لاكتشاف وجهات نظر جديدة وتحديد القضايا التي يتم إهمالها في التنظيم المحاسبي وبحوث المحاسبة الأكاديمية. وبأي حال من الأحوال أن البحث عن هذه القضايا أو حلها أمر ليس سهل لكن هذا ليس سبباً جيداً لمواصلة تركها جانباً(Chernobai, A., et.al, 2021).

وللتعايش مع مخاطر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية هناك حاجة للمنشآت لتنفيذ إطار استدامة يشتمل علي(KPMG, 2018).

- تنفيذ ممارسات حوكمة الشركات الصحيحة التي تعزز الشفافية والمساءلة في المنشأة.
- تنفيذ برنامج أخلاقي قوي يوفر التوجيه بشأن الوقاية والإفصاح والاستجابة للقضايا الأخلاقية.
- تنفيذ عملية اتصال فعالة للإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمنشأة وتحديد عملية معالجة الشائعات والتسربات و المضاربة التي يمكن أن تؤثر سلباً على سمعة المنشأة.

٣)العمل على نقل مخاطر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية:

نقل المخاطر يعني نقل المسئولية من المنشأة إلى طرف أخر، وأفضل مثال على ذلك هو بوليصة التأمين. عندما تشتري المنشأة بوليصة تأمين تقوم بتحويل جزء من تأثير المخاطرة إلى شركة التأمين، وتكون مسئولة إذا حدث الخطر ويمكنك أيضاً كتابة بنود "نقل المخاطر" في العقود بين المنشأة والموردين.

٤)العمل علي تقبل مخاطر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية:

إن إدارة المخاطر تأتي بثمن وإن تجنب الخطر يعني تقييد أنشطة المنشأة وتضييع فوائد محتملة. وتقليل الخطر قد يتضمن أنظمة جديدة مكلفة أو إجراءات وضمانات يصعب التعامل معها. ولنقل الخطر تكلفة أيضاً على سبيل المثال قسط التأمين. لذا في حالة المخاطر البسيطة فقد يكون أفضل خيار هو تقبلها ببساطة ولا يوجد أي منطق في الاستثمار وشراء حزمة كاملة من البرمجيات مرتفعة الثمن فقط لمجرد التخفيف من خطر. وإن فائدة قبول الخطر واضحة جداً لا يوجد أي تكاليف كما أنها لا تحجز أي موارد كي تركز على المخاطر الأكثر أهمية، ولكن الجانب السلبي لها واضح جداً أيضاً لا يوجد أي وسائل للتحكم في الخطر إذا كان الأثر واحتمال الحدوث قليلين لدرجة كبيرة، فإن هذا قد يكون جيداً. لكن يجب التأكد من تقييم الأمور بشكل صحيح لكي لا تحصل مفاجئة بغيضة لاحقاً(Ahsan, T., & Qureshi, M., 2021).

نتائج الدراسة:

تتمثل نتائج الدراسة فيما يلي:

١)أن مخاطر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية تتمثل في التهديدات المحيطة بممارسات الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية داخل وخارج المنشأة وذات تأثير علي أصحاب المصالح والحماية الذاتية للمنشأة، وهذه التهديدات ناتجة عن مراحل إعداد التقارير المالية والظروف البيئية المحيطة بها و طبيعة واختلاف مستخدمي التقارير المالية.

٢)يوجد منهجان لقياس مخاطر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية ويتمثل المنهج الأول في الفحص المباشر لوسائل الإفصاح، مثل التقارير المالية السنوية، وهذا يشمل على استخدام الأساليب الكمية، وبناء المؤشرات، واستخدام المتغيرات الوهمية وتطبيق تحليل المحتوى (اليدوي والإلكتروني) علي التقارير المالية السنوية. أما المنهج الثاني فهو الفحص غير المباشر لإفصاح المنشآت دون الرجوع إلى وسائل الإفصاح الأصلية، مثل إجراء استطلاعات الإفصاح والمقابلات مع المشاركين في السوق لجمع المراجع حول مخاطر الإفصاح المحاسبي وتصوراتهم، مثل الدراسات الاستقصائية التي تجريها المنشآت.

٣)توجد أساليب متعددة لتدنية مخاطر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية من أهمها: نموذج خطوط الدفاع الثلاثة، بناء مؤشر(قائمة مرجعية) لقياس مستوي الإفصاح المحاسبي، تعقيم التقارير المالية قبل النشر، إدارة طول التقارير المالية، وضع معايير للمحاسبة علي أساس المبادئ وليس القواعد، التعايش مع المخاطر: الحاجة إلى تركيز

أوسع في السياسة والبحوث، العمل على نقل مخاطر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية.

توصيات الدراسة:

تتمثل توصيات الدراسة فيما يلي:

١) يجب على واضعي المعايير مراجعة متطلبات الإفصاح بانتظام للتخلص من الإفصاحات غير ضرورية وتغيير طريقة تنفيذ متطلبات الإفصاح للحد من الحوافز تقديم إفصاحات غير جوهرية.

٢) يجب أن يشارك المُعدون والمستخدمون بشكل مباشر في مناقشة متطلبات الإفصاح في التقارير المالية بدلاً من الاعتماد كلياً على المعايير.

٣) يجب أن يكون الإفصاح محور التركيز وليس فكرة لاحقة في تطوير معايير المحاسبة ويجب أن يستلزم إطار عمل الإفصاح أن يأخذ واضعو المعايير بعين الاعتبار تطوير الإفصاحات منذ بداية تطوير معايير المحاسبة لأن الإفصاحات تكون الوسائل التي يتم من خلالها إبلاغ قرارات الاعتراف والقياس للمستثمرين.

٤) يجب إضفاء الطابع الرسمي على إجراءات تحديد المخاطر وتقييمها وتأثيراتها على البيانات المالية، وكذلك سياسات إدارة المخاطر المتبعة في المنشأة.

٥) يجب على كل شركة تطوير قائمة بأدوات إدارة مخاطر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية وتكون قابلة للتطبيق لمراقبة أنواع معينة من المخاطر على سبيل المثال مخاطر الائتمان أو العملة أو السيولة حيث تتعرض كل منشأة لعدد كبير من المخاطر التي لا يرتبط تأثيرها بالعمليات التي تتم داخلها، ويجب الإفصاح عن تلك الأدوات في التقارير المالية جنباً إلى جنب مع المعلومات التفصيلية حول المخاطر المحددة.

قائمة مراجع الدراسة:

A-Book:

1) Jaquet-Chiffelle, D., & Loi, M.," **Ethical and unethical hacking: In the Ethics of Cybersecurity**", Springer, Cham, 2020.

B- Periodicals:

2) Ahsan, T., & Qureshi, M., "The Nexus between Policy Uncertainty, Sustainability Disclosure and Firm Performance", **Applied Economics**, Vol.53, No.4, 2021.
3) Au, S.; Qiu, B., & Wu, S., "Do Risk Factor Disclosures Reduce Stock Price Crash Risk?, Available at: **SSRN** 3363912, 2020.
4) Bantleon, U., d'Arcy, A., Eulerich, M., Hucke, A., Pedell, B., & Ratzinger-Sakel, N., "Coordination Challenges in Implementing the three Lines of Defense Model", **International Journal of Auditing**, 2020.
5) Berger, P.," Challenges and Opportunities in Disclosure Research A Discussion of the Financial Reporting Environment: Review of the Recent Literature", J**ournal of Accounting and Economics,** Vol.51, 2011.
6) Beyer, A.; Cohen, D.; Lys, T. & Walther, B.," The Financial Reporting Environment: Review of the Recent Literature, **Journal of Accounting and Economics**, Vol.50, 2010.
7) Camfferman, K., & Wielhouwer, J.,"21st Century Scandals: Towards A Risk Approach to Financial Reporting Scandals", **Accounting and Business Research**, Vol.49, No.5, 2019.
8) Chernobai, A., Ozdagli, A., & Wang, J.," Business Complexity and Risk Management: Evidence from Operational Risk Events in US Bank Holding Companies", **Journal of Monetary Economics**, Vol.117, 2021.
9) Coulson, T.," We Live in a Changing world, but that shouldn't mean we Abandon the Concept of Equilibrium", **Ecology Letters**, Vol.24, No.1, 2021.
10) De Villiers, C., & Sharma, U.,"A Critical Reflection on the Future of Financial, Intellectual Capital, Sustainability and Integrated Reporting", **Critical Perspectives on Accounting**, 101999, 2020.
11) DeMarco, J. ," An Approach to Minimizing Legal and Reputational Risk in Red Team Hacking Exercises **Computer Law & Security Review**,Vol.34, No.4,2018.
12) Elshandidy, T., & Neri, L.,"Corporate Governance, Risk Disclosure Practices, and Market Liquidity: Comparative Evidence

from the UK and I Taly", **Corporate Governance: An International Review**, Vol.23, No.4, 2015.

13) Elshandidy,T.; Fraser,I. & Hussainey, K., "What drives mandatory and voluntary risk reporting variations across Germany, UK and US", **The British Accounting Review**, Vol.47 , 2015.
14) Erin, O., & Aribaba, F," Risk Governance and Firm Value: Exploring the Hierarchical Regression Method", **Afro-Asian Journal of Finance and Accounting,** Vol.11, No.1, 2021.
15) Frolov, M.," Bank credit risk disclosure in Japan", **Journal of Banking Regulation**, Vol.7, 2006.
16) Harper Ho, V.," Disclosure Overload? Lessons for Risk Disclosure & ESG Reporting Reform from the Regulation SK Concept Release", **Villanova Law Review**, Vol.65, No.1, 2020.
17) Ianniello, G., & Galloppo, G., "Voluntary Disclosure of Stock Performance in Management Reports: Italian Evidence", **International Journal of Business and Social Science**, Vol.11, No.4, 2020.
18) Karpoff, J.; Koester, A.; Lee, D. & Martin, G., "Proxies and Databases in Financial Misconduct Research", **The Accounting Review**, Vol. 92, No.6, 2017.
19) Kong, D., Shi, L., & Zhang, F." Explain or Conceal? Causal Language Intensity in Annual Report and Stock Price Crash Risk", **Economic Modeling**, 2020.
20) Lawati, H., Hussainey, K., & Sagitova, R., "Disclosure Quality Vis-À-Vis Disclosure Quantity: Does Audit Committee Matter in Omani Financial Institutions?", **Review of Quantitative Finance and Accounting**, 2021.
21) Lisowsky, P., & Minnis, M., "The Silent Majority: Private US Firms and Financial Reporting Choices", **Journal of Accounting Research**, Vol.58, No.3, 2020.
22) Madsen, J., & McMullin, J., "Economic Consequences of Risk Disclosures: Evidence from Crowd funding", **The Accounting Review**, Vol. 95, No.4, 2020.
23) Pignatel, I., & Tchuigoua, H., "Microfinance Institutions and International Financial Reporting Standards: An Exploratory Analysis" **Research in International Business and Finance**, 101309, 2020
24) Popa, D.; Popa, D.; Bogdan, V., & Simut, R.," Composite Financial Performance Index Prediction–A Neural Networks Approach", **Journal of Business Economics and Management**, Vol.22, No.2, 2021.

25) Putra, N., & Wang, F., "Integrating Quality Function Deployment and Failure Mode and Effect Analysis in Subcontractor Selection", **Total Quality Management & Business Excellence**, Vol. 31, No.(7-8), 2020.
26) Sakawa, H., Watanabel, N., Yamada, A., & Duppati, G.," The Real Effect of Mandatory Disclosure in Japanese Firms", **Pacific-Basin Finance Journal**, 101298, 2020.
27) Sanchez-Cartas, J., "The Panzar–Rosse H Statistic and Monopoly. Issues on its Use as a Market Power Measure**", The BE Journal of Economic Analysis & Policy**, Vol.20, No.4, 2020.
28) Shivaani, M. V., & Agarwal, N., "Does Competitive Position of A Firm Affect the Quality of Risk Disclosure?", **Pacific-Basin Finance Journal**, 101317, 2020.
29) Song, S., Zeng, Y., & Zhou, B., "Information Asymmetry, Cross-Listing, and Post-M&A Performance", **Journal of Business Research**, Vol.122, 2021.
30) Sun,Y., " Internal control weakness disclosure and firm investment", **Journal of Accounting, Auditing & Finance**, Vol.31 , 2015.
31) Tauringana,V.& Chithambo, L., "Determinants of Risk Disclosure Compliance in Malawi: A Mixed-Method Approach", **Journal of Accounting in Emerging Economies**, Vol. 6 , 2016.
32) Velte, P., Stawinoga, M., & Lueg, R., "Carbon Performance and Disclosure: A Systematic Review of Governance-Related Determinants and Financial Consequences", **Journal of Cleaner Production**, Vol.254, 120063, 2020.
33) Zakaria, M., Aoun, C., & Liginlal, D., "Objective Sustainability Assessment in the Digital Economy: An Information Entropy Measure of Transparency in Corporate Sustainability Reporting", **Sustainability**, Vol.13, No.3 1054, 2021.

C-Others:

1) Sánchez, D., Batet, M., & Viejo, A., "**Detecting Sensitive Information from Textual Documents: An Information-Theoretic Approach**", In International Conference on Modeling Decisions for Artificial Intelligence Springer, Berlin, Heidelberg, 2012.
2) Hassanein,A.," **In Formativeness of Unaudited Forward-Looking Financial Disclosure: Evidence from UK Narrative**

Reporting", PhD Thesis Plymouth Business School, Plymouth University, UK 2015.

3) KPMG," **Report to" Top 10 Business Risks In2018/2019**", April 2018.
4) Agustin, P., Maharani, B., & Effendi, R., "**Financial Risk Disclosure and Corporate Governance":** In Conference on International Issues in Business and Economics Research (CIIBER 2019), Atlantis Press, 2021.

D-Websites:

1) https://public-library.safetyculture.io/products/fraud-risk-factors-checklist
2) https://www.mydatascope.com/en/template/general/fraud-risk-assessment-checklist?id=134142
3) https://www.fsa.go.jp/en/refer/manual/yokin_e/y11.pdf
4) https://www.business.qld.gov.au/running-business/protecting-business/risk-management/it-risk-management
5) https://www.process.st/checklist/risk-register-process-checklist/#introduction
6) https://www.complianceweek.com/risk-management/iias-three-lines-of-defense-updated-to-stress-collaboration/29212.article
7) www.sec.gov/rules/final/33-7881.htm
8) https://www.investor.gov/
9) www.efsa.gov.eg
10) https://www.hsbc.com.eg